Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue Special - novem 2023 المجلد ١٣- العدد خاص – نوفمبر ٢٠٢٣

The problem of national interest as an approach to guiding foreign policy

[1] Prof. Dr. Khudhir Abbas Atwan
[1] College of Political Science/Al-Nahrain University

Abstract:

The importance of researching the topic: The national interest in Iraq's foreign policy. It deals with research and analysis of two topics: the national interest and foreign policy directions, both of which witnessed several problems after the year 2003, before Iraq began to review them after the year 2014.

The research problem for this topic is related to the central question: How does the weakness of national interest affect foreign policy directions? The research addresses several topics, namely: studying the challenges surrounding the Iraqi state, internally and externally, researching the problem of building the Iraqi state and restoring institutions after the year 2003, in addition to studying foreign political trends and their impact on the existing problems and challenges, then working to study Iraq's needs to: raise An officer of the national interest in restricting foreign political practices.

1: Email:
2: Email

DOI

Submitted: 15/10/2023
Accepted: 09/10/2023
Published: 01/10/2023

Keywords:
Politics
national interest
Iraq, foreign policy
United States
regional environment
international environment.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اشكالية المصلحة الوطنية كمنهج لتوجيه السياسة الخارجية

[١] ا.د.خضر عباس عطوان

[١] كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص:

اهمية البحث في موضوع : المصلحة الوطنية في سياسة العراق الخارجية، انه يتناول بالبحث والتحليل لموضوعين: المصلحة الوطنية ، وتوجهات السياسة الخارجية ، وكلاهما قد شهد عدة اشكاليات بعد العام ٢٠٠٣ ، قبل ان يشرع العراق في احداث مراجعة لهما ، بعد العام ٢٠١٤ .

المشكلة البحثية لهذا الموضوع ، ترتبط بالسؤال المركزي: كيف اثر ضعف استحضار المصلحة الوطنية ، على توجهات السياسة الخارجية؟

والبحث يتناول عدة موضوعات ، وهي: دراسة التحديات التي تحيط بالدولة العراقية ، داخليا وخارجيا، والبحث في اشكالية بناء الدولة العراقية وترميم المؤسسات بعد العام ٢٠٠٣، الى جانب دراسة التوجهات السياسية الخارجية وتأثرها بالإشكاليات، والتحديات القائمة، ثم العمل على دراسة احتياجات العراق الى : اعلاء ضابط المصلحة الوطنية في تقييد الممارسات السياسية الخارجية.

الكلمات المفتاحية

السياسة، المصلحة الوطنية ، العراق ، السياسة الخارجية ، الولايات المتحدة ، البيئة الإقليمية ، البيئة الدولية.

المقدمة

عانى العراق في العقدين الاخيرين من تطورات متسارعة جدا ، فبعد التغيير السياسي الذي احدثته الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ ، كانت التطلعات لدى البعض انها ستسارع الخطى في انشاء دولة عصرية ، حديثة ، الا ان المسار السياسي والممارسة السياسية انتهت الى وجود بعض التلكؤ والسلبيات التي طبعت المشهد السياسي ، بعضها كان يحمل مسميات وعناوين داخلية واخرى خارجية ، وبعضها كان مؤقتا في تأثيره والبعض الاخر كان ذو تأثير مستمر نسبيا.

ان بناء الدولة يحتاج الى وجود رؤية ومشروع ، ومقومات ، والعراق بتاريخه ، كان يمتلك مقومات اعادة النهوض الا انه افتقر بعد العام ٢٠٠٣ الى وجود الرؤية السياسية

المناسبة والقادرة على ان تكون بسعة تستطيع تمثيل البلد وجغرافيته وتاريخه ككل، ومن ثم ظهرت الاخطاء في عملية تشكيل البلد ، واعادة النهوض به ، ولهذا فانه على الرغم من الدعم الداخلي الكبير، والدعم الدولي، الا ان البلد استمر يتلكأ في الممارسات السياسية ، وتظهر بعض السلبيات هنا وهناك، ومنها التلكؤ على الصعيد الخارجي، واحد اسبابه هو غياب البوصلة في السياسة.

ان العراق اتجه بعد العام ٢٠٠٣ الى تبني نظام سياسي متقدم جدا ، ومركب، يتناسب وخصوصية المرحلة التي ظهر فيها انقسام سياسي لأسباب عدة ، اغلبها كانت ذات ابعاد إقليمية، استغلت عدم انسجام وتلائم التوجهات السياسية مع احتياجات البلد ، ومن ثم هيأة بعض التوجهات والممارسات الداخلية لحدوث انقسام داخلي، استغلته الابعاد الإقليمية ، اي ان التوجهات الداخلية لم تكن بمستوى التحديات التي كان يعاني منها العراق ، وهو ما اوقع العراق في اشكالية استمرار بعض السلبيات لنحو عقد من الزمن، بعد التغيير السياسي، ولم يتم تطبيق الدستور في بناء نظام سياسي يتفق مع الدولة التي تم وصفها في نصوص الدستور : دولة اتحادية برلمانية ديمقراطية لا مركزية ، وانما كان هنالك بعض التلكؤ في بعض المسارات ومنها التحول الى صيغة اتحاد ، وحتى في التوسع باللامركزية، وكانت هنالك اتجاهات تظهر بين حين وآخر، تذهب الى اعادة انتاج المركزية ، واعادة انتاج مصادرة الراي او فرض الراي الاخر ، والهدر الكبير بالموارد، وهو ما ظهرت نتائجه بوضوح في العام ٢٠١٣ (التظاهرات في بعض مدن وسط وغرب وشمال العراق على ضعف العدالة الاجتماعية والسياسية)، وفي العام ٢٠١٤ (ظهور عصابات تنظيم داعش الارهابي)، وفي العام ٢٠١٨ (ظهور قصور الخدمات وعدم تناسب الوضع الاقتصادي مع التطلعات)، وفي العام ٢٠٢٠ (ظهور سلبيات الوضع الصحي)،.. وكلها كانت تظهر بصيغ ازمات ، اخذت الكثير من واقع ومستقبل العراق، واظهرت ان هنالك مشكلة بموضوع الاتجاه العام او النهج الذي يتوجب ان تسير عليه البلاد في شؤونها الداخلية ونهجها الخارجي.

ومن بين الازمات المهمة ، هي المتعلقة باحتياجات العراق في علاقاته مع بيئته الخارجية ، ورغم ان العراق اخذ يوضح بعد العام ٢٠١٤ انه منفتح على كل البيئة الخارجية ، وهو ما جعلته ينفتح على البيئة الخليجية بعد العام ٢٠١٧ ، ثم انفتح على كل من مصر والاردن في اطار مشروع المشرق الجديد بعد العام ٢٠١٨ ، ثم انفتح على الصين بعد العام ٢٠١٩ ، ثم انفتح على الوساطة بين السعودية وايران في العام ٢٠٢١ وما بعدها، ثم انفتح على كل البيئة الإقليمية والدولية بعد العام ٢٠٢١ (مؤتمر بغداد بجولتيه : بغداد، وعمان)، ثم انفتح على الولايات المتحدة في العام ٢٠٢٣ ، لينهي نحو ثمان سنوات من التقاطعات في توجهات بعض التيارات السياسية في علاقاتها مع الولايات المتحدة ،..

ان عالم اليوم، والتحديات التي تطبعه: التوترات الامنية العالمية، الازمات الاقتصادية العالمية ، التطورات التكنولوجية ، الامات الإقليمية ،... كلها تفرض على العراق

اعادة تعريف التوجه والممارسة ، خاصة في العلاقات الخارجية ، لتكون متناسقة مع احتياجات المصالح الوطنية.

أولاً: حدود البحث:

يتقيد البحث بالحدود الاتية:

مكانية، دراسة حالة العراق.

زمانيا، دراسة المدة التي تلت العام ٢٠٠٣.

موضوعيا ، دراسة موضوعان وهما: السياسة الخارجية، والمصلحة الوطنية العراقية.

ثانياً: المعضلة البحثية:

المعضلة البحثية لهذا الموضوع ترتبط بالسؤال المركزي: كيف اثر ضعف استحضار المصلحة الوطنية على توجهات السياسة الخارجية؟

وتطرح تلك المعضلة ، عدد من التساؤلات البحثية، وهو ما سيتجه البحث الى دراستها والاجابة عنها، وهي:

١. ما المقصود بالمصلحة الوطنية؟
٢. ما هي التحديات التي تحيط بالدولة العراقية ، داخليا وخارجيا؟
٣. ما هي اشكالية بناء الدولة العراقية وترميم المؤسسات بعد العام ٢٠٠٣؟
٤. ما هي التوجهات السياسية الخارجية وتاثرها بالاشكاليات والتحديات القائمة؟
٥. ما هي احتياجات العراق الى اعلاء ضابط المصلحة الوطنية في تقييد الممارسات السياسية الخارجية؟

ثالثاً: الفرضية:

يتحدد موضوع البحث بمتغيرين وهما:

المتغير المستقل : اشكالية المصلحة الوطنية في العراق.

المتغير التابع : السياسة الخارجية العراقية.

يتبنى البحث الفرضية الاتية:

ان الاشكاليات التي صاحبت استحضار المصلحة الوطنية انما تسبب بإرباك في عمليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ، وعليه فان اصلاح السياسة الخارجية يستدعي استحضار الاساس او البوصلة الا وهي: المصلحة الوطنية الجامعة لكل العراقيين، وليس

مصالح فرعية تحاكي توجهات سياسية فرعية.

رابعاً: المنهج المعتمد:

يعتمد البحث المنهج الوصفي، كونه يتيح امكانية لدراسة ما تتصف به السياسة الخارجية، وموقع المصلحة الوطنية منها، خلال المدة التي يغطيها البحث.

خامساً: الهيكلية:

هذا البحث، سيتم تفصيله عبر النقاط الاتية:

اولا-التحديات التي تحيط بالدولة العراقية ، داخليا وخارجيا

ثانيا-التوجهات السياسية الخارجية وتاثرها بالاشكاليات والتحديات القائمة

ثالثا-احتياجات العراق الى اعلاء ضابط المصلحة الوطنية في تقييد الممارسات السياسية الخارجية

اولا-التحديات التي تحيط بالدولة العراقية ، داخليا وخارجيا

تتعدد التحديات التي واجهت الدولة العراقية في تاريخها الحديث والراهن، ومرت تلك التحديات بمرحلتين تاريخيتين بعد العام ٢٠٠٣ ، وهو ما يمكن تلمسه او تتبعه كالاتي:

١-المرحلة بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠١٤

عدت تلك المرحلة من مراحل التأسيس في الدولة العراقية الراهنة، الا انه تأسيس تعرض الى عدد من المعوقات او المحددات بحيث لم تنشا عملية سياسية مناسبة لتاريخ العراق وهويته واحتياجاته ، لأسباب مختلفة ارتبطت بطريقة ادارة الولايات المتحدة لتلك المرحلة ، اذ كان همها واهدافها هو تثبيت معالم النظام الديمقراطي والعمل على استهداف معوقات التحول الديمقراطي لتكون الديمقراطية مطلب جماهيري ، بعد مرحلة من التشوه الذي تعرض له المجتمع لعقود طويلة وعدم وضوح هويته بسبب التنازع بين التيارات المدنية والقومية والدينية ، وغياب فلسفة الدولة ، الا ان ادارة تلك المرحلة كانت تتم، اي بعد العام ٢٠٠٣ ،

بطريقة توافقية ومحاصصية سياسية [١]، ناهيك عن تغليب الولاءات والهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة [٢].

في الوقت نفسه ، كان العامل الرئيس الذي ينخر الدولة هو الفساد ، الذي خاض به اغلب من عمل بالشأن السياسي ، ولم تكن المؤسسات التي تم انشاءها بمستوى يسمح بالتغلب على ما وضع او وجد من تحديات، انما كان اداءها شكلي اجرائي ، ولم يكن هادف، ولم يتم التحقق في احيان كثيرة من النتائج او تقييم الاداء ، لهذا اضاع العراق فرص كبيرة تتمثل بالاتي:

أ. وجود دعم جماهيري كبير للعملية السياسية، وهو ما تمثل بالمشاركة بالانتخابات العامة النيابية في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم بالقبول لمشروع الدستور الدائم في منتصف تشرين الاول ٢٠٠٥[٣].

ب.وجود دعم دولي كبير للعملية السياسية ولإعادة تكييف وضع العراق الدولي وتأهيله.

ج. وجود موارد كبيرة حصل عليها العراق ، سواء من بيع النفط او من المساعدات الدولية او من الايرادات والرسوم التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية[٤].

ان تلك المقدمات للدعم ، لم يتم استثمارها وتوظيفها انما تم هدرها ، بل واصبحت موارد العراق تستغل لبناء اوضاع غير طبيعية من خلال دخولها بعمليات غسيل اموال واصبحت تستخدم بشكل غير مباشر من خلال الاطراف المستفيدة من تلك الاموال بدعم العنف، وفي نشوء طبقات ثرية جدا لأسباب سياسية وليس لأسباب تجارية ، واسهمت باستهداف المركز المالي للمواطن العراقي من خلال التعرض السلبي لمصادر دخله بزيادة معدلات التضخم في البلد، وحصل ارتباط بين رأس المال الذي ظهر لأسباب سياسية وبين البيئات الإقليمية ، وكلها مثلت فرص لهدر مساحة نمو كان يجب ان تستغل لمصالح العراق الوطنية ورفاهية مواطنيه ودعم استقرار البلد، واعادة استحضار المكانة التاريخية والانسانية لحضارات العراق القديمة.

اما التحديات على الصعيد الخارجي ، فان الدول الإقليمية عملت على توظيف الفراغ الحاصل في ادوار البلد الخارجية ، نتيجة عدم الاستقرار وتجاهل هوية البلد وتاريخه

---

(١) ياسين محمد حمد العيثاوي، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً"، *مجلة دراسات دولية، العدد جامعة بغداد*، ٦٠، (٢٠١٥): ص٢١ وما بعدها.

(٢) دينا هاتف مكي، "تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية و الفرعية"، *المجلة السياسية والدولية*، العدد ٣١-٣٢، (٢٠١٦): ص٤٩٣-٤٩٤.

(٣) محمد عبد حمادي المساري، *النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية*، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٧٤.

(٤)عمار عبد حمادي، عبد الرحمن عبيد جمعة، "الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار*، المجلد ١٥، العدد ١، (٢٠٢٣)، ص٦٧.

واحتياجاته ، واصبحت البيئة الإقليمية تنقل نزاعاتها وازماتها وتديرها على اراض العراق ، وهو ما تسبب باستنزاف كبير للموارد الوطنية ، واصبحت البيئة الإقليمية تدعم نمو الهويات الفرعية والولاءات السياسية المختلفة ، على نحو اسهم بتعميق الانقسام السياسي والمجتمعي ، في وقت لم يكن اداء السلطات السياسية بمستوى التحدي الموجود ، مما سرع بوقوع البلد في اشكاليات عدم الاستقرار بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٤ بسبب غياب الرؤية الوطنية الجامعة التي تنظر لكل العراقيين بمستوى من اعتبارات العدالة والمساواة والتكافؤ ، ليجد العراق نفسه قد وقع في مخطط كبير من عدم الاستقرار وخروج عدد من المدن من سيطرة الحكومة الاتحادية ، مما يتطلب معه الاعتراف بالاخطاء الموجودة ووجوب المراجعة لتركة السياسات التي تم تبنيها بعد العام ٢٠٠٣.

٢-المرحلة اللاحقة على عام ٢٠١٤

في ايلول ٢٠١٤ تولى السيد حيدر العبادي رئاسة الحكومة العراقية ، وهو مدرك لحجم التحديات الكبيرة التي تعصف بالبلد، وادرك ان هنالك حاجة الى ممارسة اصلاحات ، الا انه كان عليه ان يتعامل مع اكثر من ملف في وقت واحد[١]:

أ. احتياجات ادارة الدولة ، ومنها التعامل مع ملفات: البطالة والفقر والنزوح وضعف الاداء الحكومي وضعف اداء المؤسسات المختلفة.
ب. الفساد الداخلي الذي يستنزف الكثير من الموارد الوطنية بلا اي قيمة تنموية.
ج. اعلاء الهويات الفرعية والولاءات السياسية ، وعمق الانقسام المجتمعي.
د. عدم الاستقرار السياسي الناجم عن توجهات القوى السياسية المتقاطعة.
ه. عدم الاستقرار الامني.
و. الحاج الى اعادة بناء الاجهزة العسكرية والامنية ، التي ظهر ضعفها في العام ٢٠١٤.
ز. الاوضاع الإقليمية وتأثيرها على العراق، خاصة في سوريا.
ح. التعامل مع تدخلات البيئة الإقليمية بالشأن العراقي.
ط. الحضور الامريكي في العراق، وغيرها.

(١) ينظر مثلا: أحمد عبد الأمير الأنباري، "حكومة الدكتور حيدر العبادي: تحديات الاصلاح والفرص المتاحة"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد ٦٩، ٢٠١٧ ، ص٨٠-٨٢.
وايضا : مروة وحيد، "الأزمات الممتدة: خمسة تحديات تحاصر الحكومة العراقية الجديدة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، بتاريخ ١١ اب ٢٠٢٣، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/842
وايضا :
Yezid Sayigh, Haidar al-'Abadi's First Year in Office: What Prospects For Iraq?, Carnegie Endowment for International Peace, September 2023, IN: https://carnegie-mec.org/2015/09/01/haidar-al-abadi-s-first-year-in-office-what-prospects-for-iraq-pub-61208.

لقد حققت الحكومة بين عامي ٢٠١٤- ٢٠١٨ عدد من الانجازات الاولية ، ثم اتت بعدها حكومة السيد عادل عبد المهدي التي حاولت الموازنة بين الاصلاح وبين مراعاة اعتبارات البيئة الإقليمية ، والانفتاح بشكل اكبر على الصين ، وهي لم تدرك الابعاد المرتبطة بالدخول كطرف في علاقات تنافس بين الولايات المتحدة والصين، ولم تدرك ان الابتعاد عن الولايات المتحدة انما سيقود الى نتائج تضر بالواقع السياسي للبلد، وامام محدودية الانجازات في الملفات المختلفة ومنها الاقتصادية ، هو ما سرع من حصول تظاهرات عدة واضرابات واعتصامات بين عامي ٢٠١٨- ٢٠٢٠ انتهت الى تقديم الحكومة لاستقالتها التي بقت معلقة الى ايار ٢٠٢٠ اي انها تزامنت مع الاغلاق العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا.

حاولت الحكومة ان تتعامل مع التحديات الكبيرة التي واجهت العراق ومنها :

١) حجم التدخل الخارجي بالشان العراقي
٢) حجم الانقسام الداخلي ذو المسببات الإقليمية
٣) حجم الفساد وتبييض الاموال المرتهن باسباب خارجية
٤) ادارة الصراعات الخارجية على ارض العراق ، وغيرها.

فعملت الحكومة على التخفيف من اثر تلك الملفات، لكن من دون قدرة على ايجاد علاجات حقيقية لها بسبب اتساع حجم التحديات، وعدم وجود بيئة سياسية داخلية تتناسب مع قدرة الحكومة على احداث اصلاح حقيقي، الا ان الحكومة عملت على عقد مؤتمر موسع في بغداد يهدف للتعاون والشراكة في اب ٢٠٢١، والذي جمع الاطراف الإقليمية (باستثناء سوريا) والقوى الكبرى على ارض العراق ، بهدف ابعاد العراق عن النزاعات ، وان يقدم العراق نفسه كطرف مساعد على التهدئة والتعاون [١].

وفي تشرين الاول ٢٠٢٢ صعدت للحكم حكومة السيد محمد شياع السوداني ، وهي الاخرى وجدت نفسها امام تحديات داخلية واخرى خارجية ، لا يمكن للعراق ان يبتعد عنها ، وفي ظرف وجود انقسام سياسي متعدد الابعاد ، ومن ثم استمرت في موضع الدفاع وليس اعادة البناء ، وهو ما يتضح من خلال استمرار معدلات البطالة والفقر رغم الموارد الكبير التي حصل عليها البلد، وعدم القدرة على الحد من ظاهرة الفساد.

ان ابرز احتياجات العراق التي استمرت مطروحة منذ العام ٢٠٠٣ هي اشكالية بناء الدولة العراقية وترميم وجود وعمل المؤسسات ، ورغم ان هنالك تحسن ملحوظ في وجود واداء ما قبل العام ٢٠١٤ وما بعده ، الا انه قياسا بالمدة الطويلة التي حدث فيها التغيير السياسي في العام ٢٠٠٣ وبين حجم الموارد وحجم الدعم الذي تلقاه العراق من المجتمع الدولي، والدعم والطموحات التي تعلق بها المواطن العراقي تجاه التغيير الحاصل في العام

(١) محمد خير الرواشدة، "«مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» يشدد على سيادة العراق وأمنه، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية" ، ٢١ كانون الاول ٢٠٢٢.

٢٠٠٣، فان اعادة بناء الدولة ، وتصحيح وجود وعمل المؤسسات الحكومية كان بطيئ ، ودليله عدم تناسب المؤسسات مع احتياجات البلد التنموية والسياسية والخدمية ، فما زال المواطن يعاني، والاهم تضرر مستوى الدخل الحقيقي، والبنية التحتية تعاني ، والعراق ما زال في مؤشرات متدنية جدا عالميا ، على صعد: التعليم والصحة والنزاهة والاستقرار والديمقراطية والحريات وغيرها ، ويمكن تفهم اسبابه الى عدة عناوين، ومنها:

١. ضعف واحيانا غياب وضع الاشخاص المناسبين في مواقع المسؤولية
٢. ضعف التخطيط لإدارة الدولة
٣. الانقسام السياسي كان اهم عامل مؤثر على ضعف الاداء الحكومي
٤. ناهيك عن حجم الانخراط الإقليمي للتدخل في الشأن العراقي
٥. تقييد انشطة اعادة بناء الدولة، من خلال غياب الرؤى الهادفة الى اعادة وضع الدولة بما يتناسب مع تاريخها وما يجب ان يكون عليه واقعها ومستقبلها بوصف العراق كيان ذو تاريخ حضاري-انساني عميق، وبوصفه مستقل وذو موارد كبيرة
٦. المسعى من اطراف عدة لاستمرار ربط وجود العراق ومستقبله بالبيئة الإقليمية، وغيرها.

بوصف كل ما تقدم، اهم التحديات التي تواجه البلد.

ثانيا-التوجهات السياسية الخارجية وتأثرها بالإشكاليات والتحديات القائمة

ان السياسة الخارجية ، مهما كان تعريفها : توجه خارجي ، سلوك هادف ، برنامج عمل ، ادارة العلاقات الخارجية[1]، وسواء تم تصنيف تلك العناوين ضمن ما تقوم به مؤسسات الدولة الرسمية فحسب ام انه يمتد ليغطي كل نشاط يدعم سياسة الدولة الخارجية ، مما اورده الباحثين والمتخصصين ، فان السياسة الخارجية هي انشطة هادفة تتجه الى البيئة الخارجية بقصد ترتيبها ، لتكون مناسبة للدولة : اما تخفض حجم التحديات منها او تستثمر الفرص فيها ، فسياسة الدولة انعكاس لوجودها ولاحتياجها، ولا يمكن ان تكون اعمال وانشطة عبثية.

لقد مرت سياسة العراق الخارجية بعدد من التحولات بعد العام ٢٠٠٣ ، فهي اولا تبقى انعكاس للواقع السياسي الداخلي، على صعيد عمليات الصنع او التنفيذ ، فبموجب الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ فان الشأن الخارجي ببعده الدبلوماسي انما يكون من مسؤولية الجهات الاتية:

أ.اختصاص الحكومة الاتحادية ، التي تتولى صنع وادارة الشأن الخارجي، عبر مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والبعثات السياسية والقنصلية في الخارج.
ب.تتولى السلطة التشريعية الاتحادية عمليات عدة ومنها: التشريع وعملية المصادقة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية وعملية المصادقة على تخصيص الموارد ، وعملية

(١) احمد النعيمي، *السياسة الخارجية*، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص١٩-٣٢.

المصادقة على تعيين اصحاب الدرجات المكلفين بمهام المسؤولية الدبلوماسية : الوزير والسفراء، ناهيك بالطبع عن مسؤولية السلطة التشريعية بالرقابة والمسائلة والسؤال البرلماني واقرار الموازنة الاتحادية.

ان توجهات الجهات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية انما تأتي من الدستور الاتحادي اولا ومن السلطات الاتحادية ثانيا ، ثم من الالتزامات بالقانون الدولي التي تقع على عاتق وزارة الخارجية وبعثاتها الخارجية ثالثا. تلك التوجهات تفرض حضورها على السياسة الخارجية ، والملاحظ انه بعد العام ٢٠٠٣ كانت اهتمامات السياسة الخارجية منصبة على موضوعات عدة:

أ. اعادة تأهيل العراق في المجتمع الدولي والانفتاح على مختلف الدول.
ب. الحصول على الدعم من المجتمع الدولي في موضوعات ومنها: التنمية والاستشارات والانتخابات.
ج. معالجة الملفات التي حمل بها العراق ومنها ملف النزاع مع الطويت والذي تم تسوية اغلب مفاصله في العام ٢٠١٢ وهو التعويضات والحدود والمفقودين.
د. تقليل اثر النزاعات والازمات الخارجية على العراق.
ه. التفاعل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والاستجابة لمعاييرها ، ونقل واقع العراق وما يمكن ان يعزز واقعه الى تلك المنظمات للحصول منها على الدعم.

لقد حققت السياسة الخارجية انجازات مهمة لمصلحة البلد ، الا ان ابرز المشاكل التي كانت ملازمة لتلك السياسة هي: الاثر السياسي الداخلي الذي كان يقيد تلك السياسة في تحقيق انفتاح يناسب احتياجات البلد، ناهيك عن حجم التدخل الإقليمي بالشأن العراقي الذي لم يستطع العراق من طلب الدعم الدولي للخروج من تداعياته وتأثيراته.

وعندما وقعت اشكاليات العام ٢٠١٤ ، عملت السياسة الخارجية على نقل صورة ما يعانيه العراق للدول والمنظمات الدولية ، والعمل على الحصول على الدعم الخارجي في ملفات : استعادة الامن والتنمية وطلب المساعدات المالية العاجلة ودعم العدالة الانتقالية والاجتماعية ، الى جانب استمرار مواكبة التفاعلات الدولية.

ونجحت السياسة الخارجية نسبيا في ان تكون منعزلة عن اضطرابات وتفاعلات الاوضاع الداخلية ، وان تعمل بصفتها شبه مستقلة ومختصة بإدارة جوانب تعبر عن احتياجات البلد، الا انها بقت غير قادرة على فتح ملفات حرجة بشكل متكامل وجدي، ومنها :

١. ملف ما يؤثر على العراق من البيئة الإقليمية ، كما في ملف المياه مع تركيا وايران ، رغم ان العراق استضاف ثلاثة مؤتمرات دولية موسعة مدعومة من الامم المتحدة لموضوع

المياه في العراق بين عامي ٢٠٢١- ٢٠٢٣ ، الا انه لم يحصل على نتائج مناسبة من البيئة الإقليمية[١].

٢. كما تأثر العراق في تعامله مع ملف الحرب الاوكرانية بالمواقف الإقليمية والدولية، واتجه الى تبني موقف محايد من اطراف الحرب.

٣. كما ان النجاحات التي تحققت من مؤتمري بغداد للتعاون والشراكة لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بقت محدودة ، لان البلد بقي يعاني من انعكاسات الاوضاع الإقليمية وتأثرها بها ، وهو ملف يحتاج الى مزيد من التأكيد على مأسسة الدولة العراقية ، وان تعمل في ظل مصالح وطنية مجمع عليها ، وان يتم عزل العملية السياسية وتناقض تياراتها عن ادارة الدولة ، لتكون العملية السياسية عملية تختص بموضوعات محددة: التنافس السلمي على المقاعد التنفيذية والتشريعية المحلية والاتحادية ، ومراقبة اداء الحكومة وعملية التثقيف للمواطنين ، وليس التدخل في عمل مؤسسات الدولة، وتحديدا منها الخارجية، او تخصيص ما هو فرعي ليكون مصلحة لكل البلد انما ان تكون عدم التضحية بالجغرافيا، وعدم الاستهانة بتاريخ وحضارات البلد وعمقها في التاريخ الانساني، وتعزيز رفاهية المواطنين واستقرار مستوى معيشتهم بالحد الادنى في اقل تقدير، وضمان عدم التعرض او استهداف التعايش المشترك، وتعزيز مكانة البلد هي المعايير الحاكمة لمصلحة البلد الوطنية، وغيرها مما يمكن الاتفاق عليه.

ثالثا-احتياجات العراق الى اعلاء ضابط المصلحة الوطنية في تقييد الممارسات السياسية الخارجية

ان المصلحة الوطنية انما هي : قيمة عليا للدولة والمجتمع ، يتوجب ان لا تخرج السلطات عن مراعاتها ، نظرا لما تمثله من مسار موجه للدولة ، وان الحيد عنه انما يقود البلاد الى تبني اتجاهات لا تتناسب مع احتياجات البلد وان كانت تناسب احتياجات السلطات فيه.

تتحدد المصلحة الوطنية بعدد من المعايير ، وهي:

١) معيار الهوية وادارة التنوع، وتتبع هذا المعيار للعراق فانه يؤشر ان البلد فيه تنوعات ، اثنية وسياسية ، ولا يمكن ان تتبلور السلطات على مجموعة وتترك المجموعات الاخرى منعزلة او ان تضيق عليهم ، وان تكون السياسة الخارجية موجهة للتعبير عن احتياجات مختلف المجموعات الموجودة.

٢) معيار التاريخ، وتاريخ العراق يكاد يكون قديم جدا ، واسهامه بالحضارات الانسانية عميق يعود الى اكثر من عشرة الاف عام كحضارة مدونة ، ولكل حضارة نشات على ارض العراق خصوصيتها ، الا انه يلاحظ انه بعد العام ٢٠٠٣ نجحت البيئة الإقليمية في التقليل

(١) مؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه ، وزارة الموارد المائية ، بتاريخ ٢٢ اب ٢٠٢٣، على الرابط: https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/660

من قدر العراق وتاريخه ، الا انه عبر عن وضع شاذ غير طبيعي وصولا الى عام ٢٠١٤، ويحتاج البلد الى تفعيل سياسة خارجية تؤكد ان العمق التاريخي للعراق انما هو عمق لتاريخ الانسانية ، وان حماية ذلك التاريخ والتعبير عنه انما يمثل مصلحة عراقية.

٣) معيار الجغرافيا، فالبلد اليوم قد تم التضييق عليه في نطاقه البحري ، من جهة تجاهل اهمية شط العرب الملاحي ، والترسيم غير السليم للحدود مع الكويت في العامين ٢٠١٢- ٢٠١٣ ، وهو ما سيولد مشاكل مستقبلية للعراق.

٤) معيار الاستقرار الداخلي، فالبلد يحتاج الى كل ما يدعم الاستقرار السياسي ، وهو يتضمن التفاعل والدعم من البيئة الخارجية ، خاصة في ظل التزامات العراق مع المجتمع الدولي في موضوعات : حماية حقوق الانسان ، ووجود ما يعرف بنهج مسؤولية الحماية منذ العام ٢٠٠٥ الذي يبيح للمجتمع الدولي التدخل في الشان الداخلي عندما تعجز الدولة عن اداء وظائفها الداخلية وتصبح دولة هشة ، ناهيك عن وجوب انضمام العراق الى المحكمة الجنائية الدولية مستقبلا حتى يؤشر انه جزء منسجم مع المجتمع الدولي وطرف دولي مسؤول تجاه البيئة الدولية، وهو ما يستلزم مزيد من انفتاح العراق على المجتمع الدولي ومؤسساته ومنظماته.

٥) معيار الشرعية للسلطات وللعملية السياسية، وهو معيار مهم للمصلحة الوطنية ، فكلما كانت السلطات تتمتع بشرعية في وجودها القانوني ومن وجهة نظر المواطنين ، فانه يتحقق لعملها طابع الاتفاق مع الارادة الشعبية ، وهو ما يستلزم ان تؤكد عليه السياسة الخرجية في تفاعلاتها الدولية.

٦) معيار الرفاهية، اي ان يكون الهدف ليس وجود السلطا لذاته انما الهدف هو كرامة المواطنين ورفاهيتهم ، وهو ما يمكن ان تسهم به السياسة الخارجية من خلال الانفاح على كل ما يمكن ان يدعم التنمية ، والعلاقات التجارية والانفتاح على الاستثمار الاجنبي في البلد.

٧) معيار الحاجة الى التمكين من تعزيز المكانة في المجتمع الدولي.

ان تلك المعايير، وغيرها، انما يمكن ان تكون مسارات موجهة لاحتياجات البلد على صعيد السياسة الخارجية ، والاهم هنا ان يكون الانفتاح على البيئات الخارجية متوازن ، ويناسب احتياجات البلد، وان يتم اللجوء الى فتح الملفات الخلافية التي للعراق مصالح فيها ، وتؤثر على الاستقرار والتنمية الداخليان ومنها : منع التدخل الخارجي بالشان الداخلي، والعمل على تقديم صورة لهوية العراق وتاريخه للمجتمع الدولي.

الخاتمة

ناقش البحث موضوعان وهما: المصلحة الوطنية ، والسياسة الخارجية ، واوضح البحث ان البلد عانى في السنين الاخيرة من انفصال في العلاقة بين الموضوعين لأسباب عدة، واهمها تصاعد العوامل غير الموضوعية (الشخصية والفئوية والحزبية وربما حتى التأثيرات

الخارجية) في صناعة وتنفيذ السياسة بشكل عام ومنها السياسة الخارجية ، وكلما ابتعدت الدولة عن المصلحة الوطنية في صناعة وتنفيذ سياساتها كلما تسبب ذلك بنوع من الهدر في البوصلة ، اي انه لا يتوقع ان تكون نتائج السياسة تخدم المصالح العليا للدولة ، نظرا للترابط بين المتغيرين.

ان المصلحة الوطنية انما هي قيم جمعية متفق عليها بحكم التاريخ والجغرافيا وتوقعات النخب الفكرية، والاجماع العام بين المواطنين ، ومن ثم فان الابتعاد عنها واعادة صناعة سياسة لا تخدم احتياجات الشعب في الاستقرار والرفاهية ولا ترفع من شان البلد، وتضر بجغرافيته وتضر بتاريخه ومستقبله فأنها ستكون سياسة قصيرة المدى ، ونجاحها يعتمد على الصدف .

ان الاوضاع غير المستقرة في البلد بعد العام ٢٠٠٣ ، انما كان بسبب نتائج الاحتلال الامريكي للعراق ، ورغبة الولايات المتحدة بالتهيئة لبيئة لها خصوصيتها تخدم استمرار التواجد الامريكي في المدى البعيد ، الا ان تلك السياسات ، والضغوط الإقليمية، وغياب القواعد المنظمة للعمل السياسي ، كلها تسببت بحجم الارباك الذي حصل بعد العام ٢٠٠٣، ووصولا الى عام ٢٠١٤ عندما وجد البلد انه خسر الكثير من الموارد، وان السياسات اصبحت تضر بتاريخ وهوية البلد، بل وتضر بواقعه ومستقبله. وعليه اتجهت القيادات السياسية في البلد الى مراجعة لبعض الوقائع، الا ان سرعة الاصلاح ومضمون الاصلاح لم يكن بالمستوى المقبول مما تسبب بتظاهرات العام ٢٠١٩، والتي اظهرت ان هنالك فجوة بين الشعب وبين صناع السياسات ، ثم وجد الشعب نفسها امام مخرجات للفساد اضرت بالبلد في اعقاب جائحة كورونا عندما ظهر انكشاف في الامن الصحي، في وقت كانت البيئة الإقليمية تتسبب بأكبر الاضرار للبلد وموارده، وهويته وادواره الإقليمية ، وهو ما جعل صناع السياسات يعيدون النظر بمكانة العراق الإقليمية، فانفتح على ادوار الوساطة وكونه مكان تلاقي ، عندما قررت حكومة مصطفى الكاظمي عقد قمة بغداد في العام ٢٠٢١ ، الى جانب الدعم الكبير من الامم المتحدة للنهوض بالعراق.

اليوم العراق ، يحتاج الى العمل على اكثر من مسار للنهوض بأدواره ، وان يكون هنالك فصل بين الحكومة وبين مؤسسات الدولة ، لان الدولة باقية ، والحكومة اداة مؤقتة لخدمة الدولة والشعب ، والمؤسسات التي تم تشكيلها على عجل في العام ٢٠٠٣ ما تزال تعاني اليوم ، لأنها اولا لا تنسجم مع احتياجات البلد : لإدارة التنوع ، او لإدارة التنمية ، او لتعزيز حضور العراق الدولي، او لتأكيد هوية البلد وعمق تاريخه، ويغلب عليها الاجراءات الادارية الروتينية التي تسبب الصدام مع احتياجات المواطن ، ومع متطلبات التنمية، وفي اقل تقدير لا توجد انظمة لمراجعة سياسات واداء تلك المؤسسات، ولا انظمة لاحتواء السلبيات يتحكم بها : المصلحة الوطنية للبلد، اي ان تكون المراجعة في ضوء نهج المصلحة الوطنية.

اما السياسة الخارجية، فإنها ما تزال لم تنهض الى مستوى احتياجات العراق وموارده ، ولم تعكس بعد خصوصية العراق وتاريخه وهويته ، وهي تحتاج الى ان يتحول العراق الى مركز للتفاعل الإقليمي ، وتسهم برفد التنمية والاستقرار الداخلي.

لقد انتهى البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١) توجد عدد من التحديات التي تحيط بالدولة العراقية ، داخليا وخارجيا، البعض منها مستمر منذ العام ٢٠٠٣ ومنها المحاصصة والتوافقية ، والبعض منها طارئ والمرتبطة بنقل النزاعات والازمات الخارجية الى العراق ، والبعض الاخر الى اليوم لم تجر عليه مراجعة ، ومنها : كيف بامكان السياسة الخارجية ان تعكس عمق تاريخ العراق واسهامات حضاراته للانسانية ، وبين متطلبات صياغة هوية جامعة لكل العراقيين ، وبين الطريقة التي تمثل بها تلك السياسة كل ما تقدم ، وان تعبر عن مستوى الطموح الذي يتناسب مع خصوصية الحالة العراقية، وان لا تكون تلك السياسة تعكس اجراءات بيروقراطية هي انعكاس لواقع ادارة مؤسسات الدولة ، وحجم الضغوط الخارجية على البلد.

٢) ما يزال العراق يعاني من طرح تساؤلات اشكالية بناء الدولة العراقية وترميم المؤسسات منذ العام ٢٠٠٣، ولعل اسبابه هي في عدم اجراء مراجعة جذرية وحقيقية على وجود المؤسسات وعلى الية عملها ، رغم ان هنالك فارق بين ما كان قبل العام ٢٠١٤ وما حدث بعده ، اي ان المراجعة صوبت في وجود وعمل بعض المؤسسات وبعض الاداء، الا ان الفجوة بين واقع واداء المؤسسات وبين احتياجات الدولة في عالم اليوم ما تزال كبيرة.

٣) ان توجهات السياسية الخارجية ما تزال تقليدية ، فبعد ان كانت متاثرة بالبيئة الخارجية وخاصة الإقليمية قبل العام ٢٠١٤ فانها اصبحت بعد العام ٢٠١٤ منفتحة على ابعاد النزاعات والازمات عن البلد، وهي خطوة جيدة الا انه يتطلب الانتقال الى مرحلة متقدمة الا وهي ان تكون السياسة الخارجية مساهم فعال في تلبية متطلبات المصلحة الوطنية للدولة العراقية ، ومنها التناسب مع تاريخ العراق واسهاماته الانسانية ، وهوية العراق متنوعة ، وان تسهم تلك السياسة بادارة التنوع ، وان تعبر عن حجم احتياجات العراق الجغرافية ، وان يكون هنالك فاعلية في ادوار العراق الدولية، وان يكون العراق مركز إقليمي فاعل، لا ان يستجيب لاحتياجات ومصالح الدولة الاخرى ويعمل على دفع النزاعات عن البلد فحسب ، وهكذا انتقال تتطلب مراجعة للتوجهات العامة ولطريقة ادارة ملف تلك السياسة.

٤) ان احتياجات العراق الى اعلاء ضابط المصلحة الوطنية في تقييد الممارسات السياسية الخارجية انما يتطلب ان يكون هنالك تعشيق (حقيقي) بين المؤسسات الاكاديمية وبين المؤسسات المعنية بصنع السياسة الخارجية وبين المؤسسات المعنية بتنفيذ تلك السياسة. ومثاله اعادة تقييم كل توجه وكل سياسة متبعة ،

واعادة تقييم كل سياسات العراق الإقليمية والدولية ، وحتى اعادة تقييم اداء المؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ السياسات الخارجية.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب باللغة العربية:

١. احمد النعيمي، *السياسة الخارجية*، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

٢. محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩

ثانياً: البحوث باللغة العربية:

١. أحمد عبد الأمير الأنباري، "حكومة الدكتور حيدر العبادي، تحديات الاصلاح والفرص المتاحة"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد ٦٩، (٢٠١٧).

٢. دينا هاتف مكي، "تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية و الفرعية"، *المجلة السياسية والدولية*، العدد ٣١-٣٢، (٢٠١٦).

٣. عمار عبد حمادي، عبد الرحمن عبيد جمعة ، "الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار*، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٣

٤. ياسين محمد حمد العيثاوي، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد ٦٠، ٢٠١٥.

ثالثاً: مقالات الانترنت:

١. "الأزمات الممتدة: خمسة تحديات تحاصر الحكومة العراقية الجديدة"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١١ اب ٢٠٢٣، على الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/842

٢. مؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه ، وزارة الموارد المائية ، بتاريخ ٢٢ اب ٢٠٢٣، على الرابط: https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/660

رابعاً: الصحف:

١. محمد خير الرواشدة، «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» يشدد على سيادة العراق وأمنه، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، ٢١ كانون الاول ٢٠٢٢.

خامساً: المقالات باللغة الانكليزية:

1. Yezid Sayigh, Haidar al-‘Abadi’s First Year in Office: What Prospects For Iraq?, Carnegie Endowment for International Peace, September 2023, IN: https://carnegie-mec.org/2015/09/01/haidar-al-abadi-s-first-year-in-office-what-prospects-for-iraq-pub-61208